

## الفصل الخامس

### مناقشة أدلة المانعين

لم أطلع على مناقشة لأدلة المانعين من قبل المجيزين؛ ولذا فإني سأفترض لهم مناقشة، في ضوء أقوالهم، وأدلتهم، وتعليلاتهم، ثم سأجيب عليها.

مناقشة الدليلين الأول والثاني: وهما قول الحق تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

وقول الرسول ﷺ: «ألا وإن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع».

فإن قيل: إننا نقول: إن الربا حرام، في الأسهم وفي غيرها، وقد قلنا: «إن هذا لا يعني جواز ذلك من إدارة هذه الشركات، بل هو عمل محرم عليها، وأثمة في صنيعها»<sup>(٣٨٣)</sup>. فبيع الأسهم حلال بقوله تعالى: (وأحل الله البيع) والجزء المحرم من الأسهم بسبب الربا يمكن تطهيره بتقدير الحرام، والتصديق به، فيكون السهم المبيع خالياً من الربا، فيقع البيع صحيحاً.

(٣٨٣) مجلة البحوث الفقهية المعاصرة مرجع سابق ص ٢٩، الأسواق المالية ص ٢٥.

أجيب على هذا بما يأتي:

أولاً: إن القول بجواز شراء هذا النوع من الأسهم وبيعه، مع القول بأنه ربا محرم، وأن المجالس الإدارية آثمة، جمع بين الضدين، وذلك مستحيل عقلاً وشرعاً؛ فالإنسان لا يمكن أن يسير في وقت واحد في اتجاهين متعارضين، وقول أصحاب الرأي الأول يسير في اتجاهين متعارضين؛ إذ إنهم يقولون: إنه ربا، وإنه محرم، وإن المجالس الإدارية آثمة في صنيعها، ثم يقولون بجواز شراء هذا النوع من الأسهم وبيعه!! فكيف يكون ربا وحراماً؟ وفي الوقت نفسه يكون شراء هذا النوع من الأسهم صحيحاً وجائزاً؟.

فإن قيل: (وأحل الله البيع)، قلنا: إذا كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه، ونهى عنه رسوله ﷺ في سنته<sup>(٣٨٤)</sup>، وهذا النوع من البيع منهي عنه.

ويدل على فساد العقود التي يدخلها الربا، ما رواه البخاري ومسلم، والنسائي، وابن ماجة عن أبي سعيد وأبي هريرة -رضي الله عنهما-، أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر، فجاءهم بتمر جنيب<sup>(٣٨٥)</sup>، فقال رسول الله ﷺ: «أكل تمر خيبر هكذا؟» قال: لا، والله، يا رسول الله: إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم ابع

(٣٨٤) الرسالة ص ٢٢٢، فقرة ٦٤٤.

(٣٨٥) التمر الجنيب قال مالك: هو الكبيس، وقال الطحاوي: هو الطيب، وقيل: الصلب، وقيل: الذي أخرج منه حشفه ورديته، وقيل: هو الذي لا يخلط بغيره بخلاف الجمع. فتح الباري

بالدراهم جنيباً»<sup>(٣٨٦)</sup>. وهذا لفظ البخاري، وفي رواية لمسلم: «هذا الربا، فردوه، ثم بيعوا تمرنا، واشتروا لنا من هذا»<sup>(٣٨٧)</sup>. وفي رواية لمسلم والنسائي: «أوه عين الربا»<sup>(٣٨٨)</sup>.

فدل هذا الحديث على تحريم وفساد البيع الذي يدخله الربا؛ لأن الرسول ﷺ لم يقل للمشترى تصدق بالمحرم منه، وأخرجه، ويطيب لك الباقي، لكنه نهاه عن هذا العقد، فقال: (لا تفعل) وقال: (بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً) وأمره برده بعد القبض؛ فقال: «هذا الربا فردوه». وهذا واضح في حرمة وفساد العقود التي يدخلها الربا<sup>(٣٨٩)</sup>، ومنها: بيع الأسهم المشتملة على الربا، وأنه لا يمكن تصحيحها بتقدير الحرام وإخراجه منها.

ثانياً: تقدير الحرام وإخراجه لا يبيح شراء هذه الأسهم، أو الاشتراك في هذه الشركات؛ لأنه يشترط لصحة العقد أن يكون المحل مباحاً، ومحل العقد هنا غير مباح؛ لاشتماله على محرم وهو الربا؛ ولأن تقدير الحرام مبني على الحزر والتخمين، وهذا لا يكفي لتصحيح العقود الربوية؛ لأن الحزر لا يؤدي إلى التساوي يقيناً، والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، وبدليل تحريم المزبنة، والمحاولة، وعلّة تحريمهما عدم التساوي؛ ليبوسة أحدهما، ورطوبة الآخر<sup>(٣٩٠)</sup>؛

(٣٨٦) صحيح البخاري بشرحه ٣٩٩/٤، صحيح مسلم بشرحه ١٠٤/٤، ١٠٥.

(٣٨٧) صحيح مسلم بشرحه ١٠٦/٤.

(٣٨٨) المصدر السابق سنن النسائي ٢٩١/٨.

(٣٨٩) فتح الباري ٤٠١/٤.

(٣٩٠) انظر: الدليل الخامس من أدلة المانعين.

ولأنه يتعذر تمييز المحرم من المباح، وتعذر تقديره تماماً؛ ولأن الواقع عملاً أن بيع السهم يشتمل على كل ما ينسب له من رأس مال، وأرباح، واحتياجات، وحقوق. وعلى فرض تقدير المحرم من الأرباح وإخراجه، فإنه لا يمكن تقديره من رأس المال الذي كثيراً ما يزيد، أو يتضاعف مع مرور الزمن؛ ولأنه ليس في يد الشريك، حتى يتمكن من تقدير الحرام وإخراجه منه، بل هو تحت تصرف الشركة، ولا يمكن تقديره من الاحتياجات؛ لأنها ليست في يد الشريك، وإنما هي في حسابات الشركة.

وعلى فرض تقدير الأرباح أيضاً؛ فإن تقديرها يكون عند تسلمها بعد انتهاء السنة المالية، وبيع الأسهم يقع في أوقات متعددة، والأرباح نماء متجدد يحصل في أوقات متعددة من السنة، وربما في كل يوم منها، فيقع البيع على أسهم مشتملة على أرباح مختلطة بالربا، ومجهولة المقدار، فيتعذر تقدير الحرام منها وإخراجه، فيكون المبيع غير مباح، فيقع باطلاً.

#### مناقشة الدليل الثالث:

وهو حديث: «درهم ربا يأكله الرجل، وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية»:

فإن قيل: هذا الحديث لا يصح سنده، فقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق المسند، ومن طرق أخرى، وأعلَّ طريق المسند بحسين بن محمد، فقال: «وهو حسين بن محمد بن بهرام أبو محمد المروزي. قال أبو حاتم: رأيتَه ولم أسمع منه. وسئل أبو حاتم

عن حديث يرويه حسين فقال خطأ، فقليل له الوهم ممن؟ فقال من حسين ينبغي أن يكون<sup>(٣٩١)</sup>.

أجيب على هذا بأن المحتج بهذا الحديث أورده من طريق المسند، وحسين هو: ابن محمد بن بهرام التميمي أبو أحمد، ويقال أبو علي المؤدب المروزي<sup>(٣٩٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «حسين احتج به الشيخان، ولم يترك أبو حاتم السماع منه باختيار أبي حاتم؛ فقد نقل ابنه عنه أنه قال: أتيت مرات بعد فراغه من تفسير شيبان، وسألته أن يعيد عليّ بعض المجلس، فقال: تكرير، ولم أسمع منه شيئاً»<sup>(٣٩٣)</sup>.

وقال معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه، ووثقه العجلي وابن سعد والنسائي وابن قانع ومحمد بن مسعود العجمي وآخرون<sup>(٣٩٤)</sup>. «ثم لو كان كل من وهم في حديث سرى في جميع حديثه حتى يحكم على أحاديثه كلها بالوهم لم يسلم أحد»<sup>(٣٩٥)</sup>.

وقد بينا أن رجال أحمد رجال الصحيح، وأن هذا الحديث صححه السيوطي، والمنذري، والهيثمي، والبوصيري، والمنائي، والمقدسي، والألباني، ووثق رجاله الحافظ العراقي، وقوّاه وذّب عنه الحافظ ابن حجر<sup>(٣٩٦)</sup>.

(٣٩١) ص ٢٤٧، وانظر: الفتح الرباني ٦٩/١٥.

(٣٩٢) تهذيب التهذيب ٣٦٦/٢ وما بعدها.

(٣٩٣) الفتح الرباني ٦٩/١٥، تهذيب التهذيب ٣٦٧/٢.

(٣٩٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٣٩٥) الفتح الرباني ٧٠/١٥.

(٣٩٦) كان هذا في الدليل الثالث من أدلة المانعين.

وإن قيل: هذا الحديث جعل ارتكاب الربا أشد من جريمة الزنا، بل إن درهم ربا واحداً أشد من ست وثلاثين زنية، وهذا يصعب على العقل تقبله؛ لأن جريمة الزنا متعلقة بالعرض، ومعصية الربا متعلقة بالمال، والمال أهون على الإنسان من العرض بكثير. وقد حكم الشرع على مرتكب الزنا بالجلد والتغريب إن كان بكراً، وبالرجم إن كان محصناً، ولم يوقع جزاءً دنيوياً على متعاطي الربا.

فكيف يكون درهم ربا واحد أشد من ست وثلاثين زنية؟!

أجيب على هذا بما قاله الطيبي: «إنما كان الربا أشد من الزنا؛ لأن من أكل الربا، فقد حاول مخالفة الله ورسوله ومحاربتهم بعقله الزائع. قال تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي بحرب عظيم، فتحريمه محض تعبد، ولذلك رد قولهم: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ بقوله ﴿وَاحِلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وأما قبح الزنا، فظاهر شرعاً وعقلاً، وله روادع وزواجر سوى الشرع، فأكل الربا يهتك حرمة الله، والزاني يخرق جلباب الحياء»<sup>(٣٩٧)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع؛ لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أمر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل»<sup>(٣٩٨)</sup>.

وقال: «إن تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض،

(٣٩٧) الفتح الرياني ٦٩/١٥.

(٣٩٨) درء تعارض العقل والنقل ١/١٣٨.

وأما تقديم الأدلة الشرعية، فهو ممكن مؤتلف، فوجب الثاني دون الأول؛ وذلك لأن كون الشيء معلوماً بالعقل، أو غير معلوم بالعقل، ليس هو صفه لازمة لشيء من الأشياء، بل هو من الأمور النسبية الإضافية؛ فإن زيدا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكر بعقله، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر<sup>(٣٩٩)</sup>. ولهذا أمر الله - سبحانه وتعالى - برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾<sup>(٤٠٠)</sup>. فأمر المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، فإذا ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدتهم هذا الرد إلا اختلافاً واضطراباً وشكاً وارتياباً<sup>(٤٠١)</sup>.

قال الخطيب البغدادي: «ولعمري إن السنن ووجوه الحق لتأتي كثيراً على خلاف الرأي ومجانبته خلافاً بعيداً، فما يرى المسلمون بدأً من اتباعها والانقياد لها، ولمثل ذلك ورع أهل العلم والدين فكفهم عن الرأي، ودلهم على عوره وغوره، من ذلك رجلان قطعت أذنا أحدهما جميعاً يكون له اثنا عشر ألفاً، وقتل الآخر، فذهبت أذناه وعيناه ويدها ورجلاه، وذهبت نفسه ليس ذلك له إلا اثنا عشر ألفاً.. فهل وجد المسلمون بدأً من لزوم هذا»<sup>(٤٠٢)</sup>.

(٣٩٩) المصدر السابق ص ١٤٤.

(٤٠٠) سور النساء الآية ٥٩.

(٤٠١) درة تعارض العقل والنقل ١/١٤٦، ١٤٧.

(٤٠٢) الفقيه والمتفقه ١/١٥٢.

وقال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: لو كان الدين بالرأي لكان مسح باطن الخف أولى من ظاهره.

«وإذا كان الأمر كذلك، فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وألا يقدم رأيه على قوله، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه»<sup>(٤٠٣)</sup>.

ولكل ما سبق، فإنه لا يجوز لعاقل أن يقول: إن دلالة هذا الحديث مخالفة للعقل.

وبدفع هذا الاعتراض يسلم للمحتج صحة الاحتجاج بهذا الدليل.

#### مناقشة الدليل الرابع:

وهو حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم».

فإن قيل: هذا الحديث مرسل، والمرسل من نوع الحديث الضعيف عند المحدثين، فلا يصلح الاحتجاج به.

وإن قيل: أثر ابن عباس برواية الإمام مالك فيها أشهل بن حاتم، قال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ»<sup>(٤٠٤)</sup>. وقال فيه ابن حبان: «في حديثه أشياء انفرد بها، كأنه يخطئ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد»<sup>(٤٠٥)</sup>.

(٤٠٣) درء تعارض العقل والنقل ١/١٤١.

(٤٠٤) تهذيب التهذيب ١/٣٦٠.

(٤٠٥) المعرّجيين ١/١٨٤.

ورواية ابن أبي شيبه فيها هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أو معاوية ابن أبي حازم، الواسطي، كثير التدليس والإرسال الخفي»<sup>(٤٠٦)</sup>.

أجيب بأن الحديث المرسل حجة عند جمهور الفقهاء؛ الحنفية والمالكية والحنابلة<sup>(٤٠٧)</sup> والإمام الشافعي، وإن كان لا يحتج بالحديث المرسل بإطلاق، لكنه يحتج به بشروط<sup>(٤٠٨)</sup>.

وما قيل في أشهل بن حاتم؛ يجاب بأنه لم ينفرد؛ حيث تأيد برواية ابن أبي شيبه، ومن قبلها حديث رسول الله ﷺ الذي رواه عنه عطاء، فهو لم ينفرد، فيكون حديثه صالحاً للاحتجاج به.

وبهذا سلم للمستدل دليله.

(٤٠٦) تقريب التهذيب ٥٢٨/١، وانظر: تهذيب التهذيب ٥٩/١١.

(٤٠٧) كشف الأسرار ٢/٣، تيسير التحرير ١٠٢/٣، شرح تنقيح الفصول ٣٧٩، العضد علي ابن الحاجب ٧٤/٢، الإحكام للآمدي ١٢٣/٢، جمع الجوامع ١٦٩/٢، شرح الكوكب المنير ٥٧٦/٢، الریضة ص ٦٤ / مختصر الطوفي ص ٦٩.

(٤٠٨) الرسالة ص ٤٦١ وما بعدها، الإحكام للآمدي ١٢٣/٢.